مراجعة كتاب

تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في الدول العربية

أحمد الكواز

مراجعة كتاب
تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في الدول العربية

تأليف: برنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي

مراجعة: أحمد الكواز*

مقدمـــة

"أخشى، في بعض الأحيان، أن تكون المشاكل قد تفاقمت أكثر من اللازم لتشبه مياه الصرف الصحي عندما تتسرب فتجعل الأرض تحت الأقدام مشبعة بالكامل في المياه، وبالشكل الذي لا يمكن البناء عليه".

"لماذا تبقى الحياة في الشرق الأوسط متجذرة بالقرون الوسطى"

روبرت فسك

جريدة الإندبندنت البريطانية، 28 تموز/يوليو

مدخل

صدر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي، في شهر يوليو من عام 2009، العدد الخامس من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، (صدر العدد الأول في عام 2002، والثاني في عام 2003، والثالث في عام 2004، والرابع في عام 2005). طبع التقرير بنسخته العربية، في 288 صفحة، مقسمة إلى تسعة فصول، وثلاثة ملاحق، ولفريق عمل مكون من فريق استشاري (26 عضو)، وفريق مركزي (9 أعضاء)، وفريق معدي الأوراق الخلفية (33 عضو)، قراءة النسخة العربية (8 أعضاء)، بالإضافة إلى فريق المكتب الإقليمي العربي التابع للأمم المتحدة (10 أعضاء)، وفريق الترجمة (عضوان)، وفريق التحرير (عضوان)، وتصميم الغلاف (عضو واحد)، والتصميم الفني للتقرير (عضو واحد). أي أن عدد من ساهم بإعداد هذا التقرير (91 عضو) بعد استبعاد ازدواجية عضوية مدير المكتب الإقليمي للأمم المتحدة. تتناول الفصول التسعة، تباعاً، الموضوعات التالية: تطبيق مفهوم أمن الإنسان في الدول العربية، والبيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بالإنسان في الدول العربية، والدولة العربية وأمن الإنسان، وانعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة، وتحدّيات الأمن الاقتصادي، والجوع والتغذية وأمن الإنسان، والصحة وأمن الإنسان، والاحتلال والتدخل

* عضو الهيئة العلمية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

العسكري وانعدام أمن الإنسان، وملاحظات ختامية. وتغطي الملاحق الثلاثة تباعاً، كلاً من: جداول إحصائية عن التنمية البشرية العربية، ومؤشرات الحكم في الدول العربية، واستطلاع رأي حول أمن الإنسان.

عرض ملخص للتقرير

يبدأ التقرير في فصله الأول، بتوضيح مفهوم "أمن الإنسان"، الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ولماذا الاهتمام بأمن الإنسان؟ واعتماداً على مساهمات أمارتيا سن، إقتصادي كامبرج الهندي الأصل والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1998، ينظر لأمن الإنسان على أنه الركيزة الأساسية للتنمية البشرية. في حين يشير مفهوم التنمية البشرية إلى توسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة أمامهم، حيث ينظر لأمن الإنسان على أنه يُمكّن الشعوب من احتواء وتجنب المخاطر التي تُهدّد حياة الناس وكرامتهم. وتمثّل "التنمية البشرية"، و"أمن الإنسان" الطرفين المهمين لتقييم الوضع الإنساني، حيث تُشير التنمية البشرية إلى "التوسّع في الإنصاف"، في حين يشير أمن الإنسان إلى الانتكاس مع الأمن. وبذلك يتبنى التقرير التصنيف الشامل للمخاطر المهددة لأمن الإنسان، والواردة كما أشرنا في تقرير التنمية البشرية لعام 1994. وعليه فإن أمن الإنسان يعرف هنا على أنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً، وواسعة النطاق، التي تتعرض لها حياته وحريته". وبناءً على ذلك، فإن الفصول التالية من الثاني إلى الثامن، تتناول بمجموعها المكونات المرتبطة بهذا التعريف.

البيئة والضغوط على الموارد وأمن الإنسان العربي

تتجسّد مصادر ضغوط البيئة والموارد في الدول العربية في تسعة مصادر: السكان، والتنمية الحضرية، وطبيعة الهرم السكاني، والمياه، ومصادر المياه الجوفية، والتّصحر، وتلوث المياه، وتغيرات المناخ، وظاهرة الاحتباس الحراري. حيث ارتفع عدد السكان في الدول العربية من (150) مليون نسمة في عام 1980 إلى (317) مليون نسمة في عام 2007، ويتوقع أن يصل إلى (395) مليون نسمة في عام 2015، وبأعلى معدّل نمو في قطر، والإمارات، والكويت، وبأقل معدل نمو في تونس، والمغرب ثم الجزائر. ويلقي التوسع السكاني الحضري عبئاً على هذه الدول من حيث توفير البنية الأساسية ذات المستوى المتدني من الضريبة في الدول العربية، بالإضافة إلى الازدحام وعدم توفر الأمن. فبعد أن كان حوالي (38%) من السكان العرب في الحضر عام 1970 ارتفعت النسبة لتصل إلى (53%) في عام 2005 ويتوقع وصولها إلى ما يزيد على (60%) في عام 2020، وبأعلى نسب في قطر، واليمن، وثم الإمارات، وبأقل نسب في عُمان، ولبنان، ثم تونس. كما شكّل ضغط الهرم السكاني تحدياً آخر، متمثلاً في ارتفاع نسبة الشباب (الفئة العمرية 14–25 سنة). حيث أن حوالي (60%) من السكان لا تتجاوز أعمارهم الخامسة والعشرين. وبذلك تكون المنطقة العربية من أكثر المناطق شباباً في العالم. وتستهلك هذه الشريحة من السكان العديد من الموارد حتى تصبح منتجة إقتصادياً. ويصل متوسط معدل العمر في هذه الفئة (22) سنة في المنطقة العربية مقارنةً بـ (28) سنة عالمياً.

أما عن وضع أزمة المياه، ففي الوقت الذي يُقدر به حجم الموارد المائية السطحية الإجمالي السنوي المتوفر للدول العربية بـ (277) مليار متر مكعب، لا ينبع في المنطقة العربية من هذا الحجم إلاّ في حدود (43%)، في حين تُمثل الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار، خارج المنطقة العربية، (57%) من الاحتياجات العربية. وفي الوقت الذي بلغ فيه نصيب الفرد (بالمتر المكعب)، في عام 2005، عالمياً أكثر من (6500)، فقد بلغ في جزر القمر (2000)، يليها لبنان (في حدود 1200)، والمغرب (أقل من ألف بقليل)، وتنحدر الحصة بشكل كبير (لتصل إلى أقل من مستوى الندرة وهو ألف متر مكعب بالسنة) في حالة كل من : مصر والإمارات وليبيا والسعودية وقطر والأردن وموريتانيا واليمن والجزائر وسورية وجيبوتي وعُمان وتونس والصومال والسودان والمغرب. هذا مع العلم بأن كلاً من الإمارات والكويت قد صنفت في عام 2006، ضمن الدول ذات مستويات إجهاد المياه الحرج (أكثر من 10 آلاف شخص لكل مليون متر مكعب)، وصنفت كل من فلسطين المحتلة والبحرين والعراق وقطر واليمن ضمن الإجهاد الخطير (ما بين 5-10 آلاف شخص لكل مليون متر مكعب)، كما صنفت الأردن والسعودية ضمن الإجهاد الملحوظ (ما بين 2.5 – 5 ألف شخص لكل مليون متر مكعب)، وأخيراً صنفت كل من مصر ولبنان وعُمان وسورية ضمن الإجهاد الطفيف (أقل من 2.5 ألف شخص لكل مليون متر مكعب. كما أشار التقرير إلى أن (85%) من استهلاك المياه في الدول العربية يذهب للاستخدام الزراعي (ذو الاستخدام السيئ)، يليه الاستهلاك المنزلي (8%)، ثم الصناعي (7%)، وذلك خلال الفترة 1999–2006. علماً بأن المخزون من المياه الجوفية، باعتباره يمثل أحياناً السبيل الوحيد للحصول على المياه، يستنفذ بشكل سريع وأكبر من نسبة التجدد، ناهيك عن المشاكل المائية المرتبطة بالنزاعات الحدودية، والهدر الكبير للموارد المائية وسوء التخصيص القطاعي لها.

أما في ما يخص مشكلة التصحر (أي تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والنشاطات البشرية) فإن المنطقة العربية تتميز تاريخياً بحقب جيولوجية متباينة، نتج عنها انتشار الصحراء في الربع الخالي وشمال أفريقيا. وقد وقعت المنطقة في مناخ جاف يؤدي إلى التصحر، كما تميزت بانخفاض معدل هطول الأمطار السنوي للفرد (حيث يبلغ معدل الهطول: أي إجمال حجم المياه الموجودة في الجو والمتساقطة على شكل مطر أو ثلج أو ندى .. الخ، على أراضي دولة خلال فترة عام وتقاس بالأمتار المكعبة). وقد بلغ هذا المعدّل على المدى الطويل (31,099.00) في موريتانيا، و (27,678.10) في السودان، و (21,322.30) في الصومال. في حين وصل إلى (830.90) في الكويت، و (693.00) في مصر، و (79.80) في البحرين. وتجد الإشارة إلى أن التصحر يهدد خمس المساحة الكلية للمنطقة العربية (48.6 % من مساحة المشرق العربي يهدده بالتصحر، تليها 28.6% في وادي النيل والقرن الأفريقي، و (16.5%) في شمال أفريقيا، و (9%) في الجزيرة العربية. يورد التقرير عدداً من الأسباب وراء انتشار ظاهرة التصحر: الانفجار الديمغرافي، والأنظمة الاجتماعية المثيرة، والتغيرات في أنماط الإنتاج الزراعي، وتصحر المراعي، وسوء إدارة الأراضي، واستنزاف المياه الجوفية، وهدر المياه ونقصها، وتسرب المياه المالحة، وتلوث التربة، وأنظمة الري غير المناسبة. ولمواجهة التصحر يقترح التقرير عدداً من السياسات للأقاليم العربية الثلاثة: إقليم المناطق الزراعية المعتمدة على الري ومياه الأمطار، وإقليم المناطق المعتمدة على الري فقط، وإقليم المناطق المعتمدة على الزراعة المطرية.

بعد ذلك تطرق التقرير لموضوع التلوث (التركيز على تلوث المياه والهواء، لصعوبة الحصول على معلومات تلوث التربة). وترجع أسباب تلوث المياه في المنطقة العربية أساساً إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعالجات الزراعية والطب البيطري. ويمثل نقص المياه النظيفة تهديداً لأمن الإنسان من حيث انتشار الأمراض، ومن حيث عدم انتظام حضور الأطفال للمدارس، وقضاء المرأة ساعات طويلة في تحضير المياه بدلاً من العمل ذو المردود الاقتصادي، كذلك يمثل نقص المياه تهديداً للإنتاج الزراعي، وتعظيم التنافس والمشاكل على الموارد المائية الشحيحة. وتعتبر تونس والجزائر والعراق ومصر والمغرب في مقدمة الدول العربية من حيث تلوث المياه (زيادة الانبعاثات الملوثة العضوية في المياه). وتعتبر تونس من أفضل الدول العربية في هذا المجال، حيث خفضت حصة العامل في التلوث من (0.18) كيلو غرام للعامل يوميا في عام 1990 إلى (0.14) في عام 2003، كذلك فقد نجحت كل من سورية واليمن في هذا الاتجاه، الأمر الذي يعكس جهود عدد من الدول العربية لمحاربة هذا التلوث.

أما في ما يخص تلوث الهواء فتعتبر نسبة ملوثات الجو في المنطقة العربية من النسب الدنيا على المستوى الدولي (لم تتجاوز نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنقطة 384.4 طن متري في عام 2004 مقابل 13,318.6 طن متري في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) وذلك لتواضع جهود التصنيع في المنطقة. أما في مجال التغيرات المناخية، فتعتبر المنطقة العربية أقل المناطق مسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة (لا تتجاوز 4.7% في عام 2007). إلاّ أنها توشك أن تكون ضحية لتغيرات المناخ التي ستؤثر على نقص المياه وتخفيض الإنتاج الزراعي، وهجرة (لجوء بيئي) وما يترتب على ذلك من تهديدات للأمن القومي. أما في ما يتعلق بآثار ظاهرة الاحتباس الحراري (تلف الغطاء الجليدي بسبب ارتفاع الحرارة، وبالتالي إرتفاع مستوى سطح البحر بمتر لكل ارتفاع 4.3 في درجة الحرارة) فستكون كل من السودان ومصر ولبنان ودول شمال أفريقيا الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة. فعلى سبيل المثال سيترتب على ارتفاع الحرارة بـ 1.5 درجة مئوية ما بين عامي 2030 و 2060 في إقليم كردفان بالسودان تناقص معدل الهطول بنسبة (5%) وتراجع في إنتاج الذرة بنسبة (70%) عن المستوى الحالي. كما أن ارتفاع الحرارة بدرجة 1.2 مئوية بحلول عام 2020 سيقلل المياه المتوفرة في لبنان بنسبة 15% عن المتوفر منها حالياً، وتصل في السنة نفسها إلى حوالي (10%) في حالة بعض مناطق المغرب.

الدولة العربية وأمن الإنسان

يثير التقرير في هذا الفصل السؤال التالي: هل الدولة العربية داعمة لأمن الإنسان أم لا؟ وفي ظل مدى توفر الحكم الرشيد ومدى تمتع معايير الدول العربية برضا مواطنيها ومساندة حقوقهم في الحرية، تتم الإجابة من خلال أربعة معايير هي: مدى قبول المواطنين لدولهم العربية، ومدى التزام الدول بالعهود الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، وكيفية استخدام الدولة لحق الدولة المحتكر للقوة، ومدى إمكانية الرقابة المتبادلة بين المؤسسات للحد من إساءة استخدام السلطة. يتطرق المعيار الأول إلى أن للدول كيانات مصطنعة بعد فترة الاستعمار تعكس أقليات دينية واثنية ولغوية مختلفة. وقد نجحت بعض الدول العربية في صهر هذه

المكونات تحت المظلة الوطنية، ولم تنجح دول أخرى في تطوير الحكم الرشيد اللازم لتأسيس هذه المظلة. وفي ظل غياب هذا الحكم مع عدم سيادة مفهوم المواطنة، تثار في عدد من الدول العربية نزاعات محلية أدت إلى خسائر بشرية فاقت ضحايا الاحتلال الأجنبي. ويعتبر استغلال الزعامات السياسية لهذه النزاعات أحد المصادر الرئيسية لاستمرار عدم الاستقرار وعدم الرضا. ويرى التقرير بأن احترام هذا المعيار يُمكِّن من سيادة الدولة المدنية القائمة على القوانين التي تحترم الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وبالتالي ضمان أمن الإنسان وفقاً لهذا المعيار.

أما في ما يخص المعيار الثاني، الالتزام بالعهود الدولية، فيلاحظ التقرير انضمام أغلب الدول العربية للمعاهدات المرتبطة بضمان حقوق الإنسان، إلاّ أن ذلك يقتصر على المصادقة على الاتفاقيات دون وصول الأمور إلى حدِّ الإقرار بدور الآليات الدولية في تفعيل حقوق الإنسان. كما يلاحظ التقرير أنه رغم مصادقة عشر دول عربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان في عام 2008، إلاّ أن هناك نقاط تعارض بين هذا الميثاق والمعايير الدولية، مثل القبول بعقوبة الإعدام (التي تم حظرها في أكثر من نصف دول العالم). كما أن هذا الميثاق لا ينص على حظر عقوبة الإعدام على الاحداث. كذلك فإن المصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان لا يعني ضمناً إدراج أحكامها في الدساتير المحلية. وتتفاوت الدساتير العربية في النظرة لحقوق الإنسان ما بين التصريح والغموض، أو ربط الحقوق بتوجه سياسي معين مع وضوح في بعض الدساتير لامتهان حقوق المرأة في مجال الأحوال الشخصية والعقوبات الجزائية وجنسية الأطفال، والتعويض، مع صدور قوانين فضفاضة للتعامل مع الإرهاب، أحياناً، وبالشكل الذي يتناقض مع الحقوق الدستورية للأفراد، وطول فترة حالة الطوارئ في بعض الدول العربية. هذا بالإضافة إلى وجود حالات واضحة لانتهاك حقوق الإنسان من خلال التعذيب وسوء المعاملة (أشار تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام 2009 لثماني دول تمارس هذا الانتهاك). بالإضافة إلى تعريض أمن الإنسان العربي للانتهاك من خلال الحجز غير القانوني، ويشير تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان المذكور إلى إحدى عشرة دولة عربية تقيِّد حريات المواطنين من خلال الاحتجاز دول اللجوء للقضاء. بالإضافة إلى إشارة التقرير لحالة استقلال القضاء في الدول العربية، والفجوة بين النص والتطبيق أحياناً، وبروز ظاهرة المحاكم العسكرية للمدنيين في عدد من الدول العربية، مع توجه العديد من الدول لتعزيز استقلال القضاء من خلال انتخاب القضاة.

ويؤكد المعيار الثالث، إحتكار الدولة لاستخدام القوة والإكراه، أن أمن الإنسان يتعزز عندما تكون الدولة هي المحتكرة لاستخدام القوة والإكراه لحماية حقوق الإنسان، المواطن وغير المواطن. ورغم استخدام بعض الدول العربية للعنف بالشكل الذي يؤثر سلباً على أمن الإنسان وحريته، إلاّ أن المنطقة العربية تعتبر (قياساً بالمناطق الأخرى) من أقل معدلات القتل المقصود، وذلك وفقاً لآخر إحصاءات متوفرة عن عام 2002 (تصل إلى 30 ألف في جزر الكاريبي، و 21 ألف تقريباً في أمريكا اللاتينية، و 77 ألف تقريباً في أمريكا الشمالية، في حين تصل إلى حوالي الألف، لكل 100 ألف من السكان، وذلك قبل احتلال العراق في عام 2003). ويؤكد التقرير هنا بأن قدرة الدولة على تحقيق الأمن يجب أن لا تعتمد فقط على عدد قوات الشرطة والقوات المسلحة، بل الاعتماد على قبول المشاركة الفعلية في السلطة وحماية حقوق الناس.

ويتناول المعيار الرابع، والمستخدم لتقييم مدى دعم الدول العربية لأمن الإنسان، أي الضوابط لمنع إساءة استخدام السلطة. ويبدأ التقرير بالقول بأن قوى الأمن والقوات المسلحة غير الخاضعة للرقابة العامة يمثل تهديداً جدياً لأمن الإنسان. ويتفاوت غياب السلطة الرقابية في الدول العربية من دولة لأخرى. ويعتبر معيار توفر الحكم الرشيد الأساس لضمان هذه الرقابة.

وبعد تقييم أوضاع المعايير الأربعة المستخدمة في تحليل حالة أمن الإنسان العربي، ينتقل التقرير في هذا الفصل، الثالث، إلى سبل الإصلاح لضمان أمن الإنسان. ويشير هنا إلى جهود الحكومات من أجل الإصلاح، إلاّ أنه يتحفظ على مدى فعالية هذه الجهود. يشير التقرير إلى تمديد حالة الطوارئ المعلّقة للأحكام الدستورية المرتبطة بالحريات في العراق، وحصر مرشحي إنتخابات الرئاسة بقيادة الأحزاب في مصر، وإلغاء عدد المرات التي يرشح فيها الرئيس نفسه في كل من الجزائر وتونس. بالإضافة إلى أمثلة أخرى من دول عربية أخرى في هذا السياق. كما تتجسد جهود الإصلاح، بالإضافة للجهود الحكومية، بجهود الفئات المجتمعية: الحركات الإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب الأعمال، والمواطنون. ويرى التقرير بأن مكونات المجتمع هذه تعاني من ضعف وافتقار لخطة إصلاحية واضحة. ويشير أيضاً في مجال الإصلاح إلى دور الضغوط الخارجية، ويرى أنه في الوقت الذي اتسمت به هذه الضغوط بالمباشرة والوضوح، فقد اتسمت في حالات كثيرة بالمراوغة والنفاق السياسي، نتج عنها استمرار أوضاع أمن الإنسان العربي بالتدهور. ويرى التقرير بأن الإصلاح في الداخل هو السبيل الوحيد والأمثل لتحقيق أمن الإنسان، ولا يمكن فرض الإصلاح من الخارج. هذا مع ضرورة أن تكيّف كل دولة عربية مؤسساتها التي تخدم حقوق الإنسان وتحمي الحريات وتؤمن حكم الأغلبية وتحفظ حقوق الأقلية. كما لا ينبغي أن تتسم علاقة الإصلاحيين العرب بالتبعية للخارج بل أن تتسم بروح الشراكة.

إنعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة

تشمل الفئات الضعيفة، الواردة في الفصل الرابع من هذا التقرير، كلاً من: النساء اللواتي تُساء معاملتهن، وضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال المجنّدين، والمهجّرين داخلياً، واللاجئين. يبدأ الفصل هنا بالقول بأن واحدة من كل ثلاث نساء، على الصعيد العالمي، تتعرض في حياتها للاغتصاب أو الضرب أو الإرغام على ممارسة الجنس أو الاعتداء. ويعدد التقرير أشكال فقدان أمن النساء أو الإناث في الدول العربية: (أ) تشويه الأعضاء الجنسية للإناث (تصل النسبة المئوية لضحايا تشويه هذه الأعضاء في الفئة العمرية 15-49 سنة إلى 97% في الصومال لعام 2005، و 95.8 % في مصر لعام 2005، و 93.1% في جيبوتي لعام 2006، و 90% في شمال السودان لعام 2000، و 71.3% في موريتانيا لعام 2001، و 22.6% في اليمن لعام 1997). (ب) تزويج الإناث في سن الطفولة (تبلغ أعلى نسبة النساء في الفئة العمرية 24-20 سنة ممن تزوجن دون سن الثامنة عشر للفترة 1987 – 2006 في الصومال 45%، في اليمن وموريتانيا حوالي 36%، وأقل نسبة في الجزائر حوالي 2%، وجيبوتي حوالي 5%، وفي تونس حوالي 10%). (جـ) العنف الجسدي ضد الزوجات والشقيقات والأمهات والذي يتم التبليغ بشأنه أحياناً، ولا يتم في أحيانٍ كثيرة (وقد بلغت نسبة النساء اللواتي

تعرضن للاعتداء في الأراضي الفلسطينية المحتلة 32% في عام 2000، و 31.4% في الجزائر في عام 2008، و 21.8% في سوريا في عام 2005، و 22.7% في العراق في عام 2006 ما عدا شمال العراق، و 35% في لبنان في عام 2002، و 35% في مصر في عام 2007، و 50% في اليمن في عام 2003). (د) قوانين الزواج من حيث عدم قدرة المرأة على معارضة تعدد الزوجات وطلب الطلاق. مع تحقق بعض التطورات في مجال قوانين الخُلع في مصر، والتعديلات على مدونة الأسرة في الجزائر والمغرب وبعضها في تونس. (هـ) جرائم الشرف، وهي الأكثر سوءً وسمعةً والمتحيزة ضد المرأة أساساً (يمنح البند الأول من المادة 340 من قانون العقوبات الأردني إعفاء تاماً من عقوبة الرجل في القتل بسبب الزنى. كما يجيز قانون العقوبات اللبناني، المادة 562، تخفيف العقوبة على الجرائم المرتبطة بالحفاظ على الشرف). (و) إغتصاب النساء، والذي قلما يتم التبليغ عنه رسمياً بسبب العادات الاجتماعية. ويشير التقرير إلى تنامي الإقرار العلني للاغتصاب من خلال الإشارة لتجربة دولتين عربيتين.

أما الفئة الثانية من الفئات الضعيفة فهي تلك الخاضعة للاتجار بالبشر. ويستهدف هذا الاتجار (الضخم والعابر للدول وذو المكاسب المالية الضخمة) بالرجال والنساء والأطفال الخدمة المنزلية (التي تصل في بعض الأحيان، مرتبة الرق)، والاستغلال الجنسي في الملاهي الليلية، واستخدام الأطفال القسري في التسول وقيادة الجمال والاستغلال الجنسي، وتجنيد الاطفال للقتال في ميليشيات وأحياناً في جيوش نظامية. وقد تكون الدول العربية، كما يشير التقرير، وجهة هذه الظاهرة، وقد تكون ممراً، أو مصدراً للأشخاص محل الاتجار.

وتتجسد الفئة الثالثة الضعيفة في النساء والأطفال في ساحات النزاع، وما يترتب على ذلك من استعباد جنسي عسكري واغتصاب للنساء، والبغاء القسري، والزواج القسري، والحمل الناتج عن البغاء، وانتشار لأمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ويضرب التقرير مثالاً بحالة النساء في دارفور. أما في ما يخص الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال أوقات النزاع، فيستشهد التقرير بحالات الصومال التي ارتفعت فيها حالات اغتصاب الأطفال من (115) حالة في عام 2006 إلى 128 ما بين مارس 2007 إلى مارس 2008، وحالات من دارفور، والمأساة الإنسانية لفتاة اسمها "عبير" في المحمودية، العراق، التي كانت تبلغ من العمر 14 عاماً، حيث تم اغتصابها بشكل بشع من قبل جنود أمريكيين في مارس من عام 2006 ثم قتلها، بعد قتل والديها وأختها.

أما الفئة الرابعة الضعيفة فهي اللاجئون، والمهجّرون داخلياً. ويورد التقرير تقديرات لعدد اللاجئين العراقيين، في سوريا والأردن وإيران ولبنان تصل إلى (2.107) مليون، وللاجئين الصوماليين، في كينيا وأثيوبيا وجيبوتي واليمن تصل إلى (334) ألف لاجئ، وللاجئين السودانيين، في تشاد وأثيوبيا ومصر وأرتيريا تصل إلى (289) ألف لاجئ. مع لجوء حوالي (4.6) مليون فلسطيني في مخيمات في سوريا ولبنان والأردن. أما المهجرون داخلياً، فتأتي السودان في المقام الأول، حوالي (5.8) مليون، ثم العراق حوالي (2.4) مليون، ثم الصومال حوالي (1) مليون لاجئ.

تحديات الأمن الاقتصادي

ينظر الفصل الخامس لأمن الإنسان، من منظور الأمن الاقتصادي، من حيث دخل الفرد الحقيقي وأنماط النمو وخيارات العمل والفقر والحماية الاجتماعية (الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994). وفي ظل هذه النظرة للأمن الاقتصادي، يتناول التقرير ثلاثة محاور رئيسية في هذا المجال: الضعف الاقتصادي إقليمياً، وتساؤلات قديمة جديدة حول السياسات الاقتصادية، وفجوات في السياسات المعتمدة. ويورد تحت المحور الأول الاعتماد على المورد النفطي وتأثيراته على الدول غير النفطية من خلال التحويلات والعمالة والاستثمارات والسياحة، وارتباط النواتج الإجمالية المحلية العربية بتقلبات الصادرات النفطية وعوائدها (الصدمات الخارجية)، وتقلبات معدلات النمو الحقيقية لدخل الفرد العربي. ويشير أيضاً إلى الاختلالات الهيكلية للاقتصادات العربية على شكل الاعتماد على استيراد الخدمات، والانكماش في مجال التصنيع، وارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الاستخراجية، وانخفاض أهمية القطاع الزراعي. ثم يتطرق إلى خيارات معدل الفائض وتوزيع الثروة بين الاستثمارات الأجنبية والاحتياطيات الخارجية، بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة محلياً في مجال العقارات وتكرير النفط والاتصالات والخدمات الاجتماعية والتحويل. ويتطرق التقرير، أيضاً، للأزمة المالية العالمية، ومؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي عقد في دولة الكويت، في يناير من عام 2009. وينظر لمشكلة البطالة باعتبارها المصدر الرئيسي لانعدام أمن الإنسان العربي اقتصادياً. وتعتبر الجزائر (46%) والعراق (45%) وموريتانيا (44%) والصومال (43%) والسودان (41%) من أكثر الدول ذات معدلات البطالة العالية بين الشباب للفترة 2005 – 2006. ويحذر التقرير من نتائج فشل الدول العربية بتوفير فرص عمل للشباب الداخلين لسوق العمل، ويعتبر بطالة الشباب الإناث (31.2%) أكبر من بطالة الشباب الذكور (25%)، حسب أرقام عام 2005. مع تمييز ضد الشابات المتعلمات، وتركيز على عمالة الإناث في القطاع الزراعي. ويعزي التقرير أسباب البطالة إلى انكماش القطاع العام، وصغر القطاع الخاص وتواضع أدائه، وتدني نوعية التعليم. ثم يتطرق التقرير لمشكلة الفقر في الدول العربية من منظورين: الأول فقر الدخل (ما يتوفر للفرد من سلع وخدمات إعتماداً على إنفاقه الاستهلاكي الحقيقي)، ويعتمد التقرير هنا على مستويات الفقر المعتمدة على مستويات الفقر الدولية أي: دخل يعادل دولارين للفرد يومياً، أو خط الفقر المدقع، أو خطوط الفقر الوطنية، والثاني الفقر الإنساني (إعتماداً على الدخل واعتبارات أخرى مثل التعليم والصحة والحرية السياسية). ووفقاً للمنظور الأول، فقر الدخل، يعتبر الفقر أقل انتشاراً في الدول العربية. فهناك حوالي (20.37%) من السكان العرب يعيشون تحت الفقر الدولي في عام 2005 (مقارنةً بـ 32.0% في عام 1981). وذلك بالاعتماد على معلومات سبع دول عربية متوسطة ومنخفضة الدخل الخالية من النزاعات. وباستخدام خطوط الفقر الوطنية، بدلاً من الدولية، تزداد حالة الفقر، للمنظور الأول، سوءً، ليرتفع معدل الفقر العام في حالة لبنان إلى (28.60%) للفترة 2000-2006، وفي سوريا (30.1%)، وليصل إلى الحد الأقصى في حالة اليمن (59.95%). أما في حالة الاعتماد على المنظور الثاني، الفقر الإنساني، أو مدى حرمان الإنسان العربي من الإمكانيات والفرص، فتضم الدول العربية المنضوية تحت الرقم القياسي للفقر البشري، وفقاً لإحصاءات 2006، ذو قيمة (30%) فأكثر هناك ثلاث دول: السودان، واليمن، وموريتانيا.

وتتسم هذه الدول بفقدان الأمن في مكون التعليم ممثلاً بمعدل محو الأمية، مع اتجاه لانخفاض الفقر الإنساني في الدول العربية بين الأعوام 1996-2005، مع تركز هذا الانخفاض في الدول العربية ذات الدخول المرتفعة والمتوسطة. أما في ما يخص اللامساواة في توزيع الدخول فتفتقر الدول العربية لإحصاءات دورية في هذا المجال. ورغم أن هذه الدول لا تعتبر من ضمن الدول الأسوأ عالمياً في هذا المجال، إلاّ أن اتجاهاً لتزايد التفاوت في توزيع الثروة والاقتصاد الاجتماعي.

أما المحور الرئيسي الثالث، فيتناول الفجوات في السياسات المعتمدة في الدول العربية المتسببة بضعف أو فقدان الأمن الاقتصادي. ويعزو التقرير هذه الفجوات إلى: (أ) الضعف الهيكلي للاقتصادات العربية، بسبب الاعتماد على موارد النفط المتقلبة. (ب) أثّر هذا الضعف على سوق العمل المعتمد، في ظل العولمة، على رأس المال البشري، وليس على رأس المال العيني وآثار ذلك على تفاقم البطالة. (جـ) تفاقم ظاهرة الفقر الوطني والإنساني، وتركزها أساساً في كل من السودان وسوريا والعراق والصومال والمغرب وموريتانيا واليمن، مع افتقار الدول العربية لتحقيق تطوير في محاربة الفقر في العقد الأول من القرن الحالي. (د) تواضع مساهمة شبكات الأمان الاجتماعي لأسباب عديدة.

الجوع والتغذية

يهتم الفصل السادس في التقرير ببعد آخر من أبعاد أمن الإنسان العربي، وهو الجوع. فالجوع كظاهرة يهدد الصحة، ويوهن المجتمع بزيادة معدل الوفيات والمرضى، ويفرض أعباء مالية ويخفض الإنتاجية، ويقوِّض الاستقرار. يمثل الجياع حوالي 10% من سكان الدول العربية (حوالي 25.5 مليون) المشمولة بإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2008 (13 دولة عربية لا تشمل العراق والصومال)، ويتركز أغلبهم في السودان (حوالي 8 مليون). وقد تزايد أعداد الجياع عربياً بـ (5.7) مليون بين 1990-1992 و 2002-2004. وهو الأمر الذي يضع تحدياً أمام الدول العربية لمعالجة أسباب الجوع وسوء التغذية. يورد التقرير العديد من أسباب الجوع في المنطقة العربية: أسباب مباشرة مثل نقص نصيب الفرد من الغذاء، وانخفاض حصته من الطاقة الغذائية مقارنةً بالاحتياجات اليومية، ومحدودية توافر الغذاء في أنماط الحمية، واختلال التوازن الغذائي، والمساهمة النسبية لواردات الغذاء وصادراته في نصيب الفرد من الغذاء، وأسباب غير مباشرة: الفقر، والاحتلال الأجنبي والنزاعات الأهلية، والسياسات الاقتصادية والعولمة.

أما في ما يتعلق بتأثير الجوع على أمن الإنسان عربياً، فيشير التقرير إلى تأثير الجوع على الأطفال من حيث انتشار نقص التغذية، لتصل إلى (26%) في السودان، و (16%) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و (38%) في اليمن، و (10%) في موريتانيا (مع عدم شمول العراق)، وذلك للفترة 2002-2004. كما يشير إلى مؤشرات أخرى مثل انخفاض وزن الأطفال دون الخامسة، وانتشار تقزّم النمو بين الأطفال، ونقص الوزن عند الولادة. كما يتطرق التقرير هنا إلى بعض الملاحظات الخاصة بالأمن الغذائي العربي والاهتمام بهذا الموضوع منذ عام 1974 (عام الأزمة الغذائية العالمية)، واتجاه القيمة المضافة الزراعية نحو التناقص في (12) دولة عربية بين عامي 1990 و 2005. ويبرز التقرير هنا قيد شحّ المياه المحدد للتوسع في إنتاج الغذاء. ويشدد على ضرورة زيادة الاستثمار الزراعي لتوفر مقوماته الأخرى.

الصحة وأمن الإنسان

بعد استعراض التقرير للتطورات الصحية دولياً وإقليمياً، انتقل إلى عرض بعض المؤشرات الصحية العربية: العمر المتوقع عند الولادة (22 دولة عربية لعام 2002) حيث جاءت الصومال وجيبوتي والسودان والعراق واليمن وموريتانيا في أسوأ الأوضاع، والإمارات والكويت والبحرين وقطر وعُمان في أفضل الأوضاع. وكذلك فئة وفيات الأمهات من كل مائة ألف ولادة حيّة لعام 2004، حيث كانت الصومال وموريتانيا وجيبوتي والسودان واليمن وجزر القمر في أسوأ الأوضاع، والكويت وقطر والسعودية والبحرين والإمارات في أفضل الأوضاع. ومعدل وفيات الرُضَّع، وكذلك معدل وفيات الأطفال. وقد أورد التقرير التقدم الملموس في الدول العربية في مجال الارتقاء بصحة الأمهات. مع حاجة هذه الدول لبذل المزيد في مجال مكافحة الملاريا والسل، خاصةً في الدول العربية الأقل نمواً. يورد التقرير عدداً من تحديات الصحة في المنطقة العربية، أهمها (أ) تدني الوضع الصحي مقارنةً بالدول المتقدمة، (ب) تدهور المؤشرات الصحية الأخرى رغم تحسن مؤشر العمر المتوقع. (جـ) تفاوت الوضع الصحي من دولة لأخرى. (د) قصور البيانات وعدم مصداقيتها أحياناً. (هـ) إسهام الممارسات الصحية المرتبطة بالموروثات الاجتماعية في تدهور الوضع الصحي لا سيما بين النساء. كما أشار التقرير إلى تراجع الأوضاع الصحية العربية، وذلك لعدد من الأسباب، منها: (أ) تركيز النظام الصحي على المراحل العلاجية. (ب) غياب الترابط بين القطاعات الصحية وغيرها من القطاعات، بحيث يتم أخذ دور جودة التعليم مثلاً في التطور الصحي. (جـ) التفاوت في تقديم الرعاية الصحية وتمويلها. (د) حصر تقديم الخدمات الصحية ذات التقانة والخدمات العالية في المستشفيات الخاصة ذات الربحية وللفئات الثرية، في أحيان ليست بالقليلة. (هـ) إتساع تغطية الخدمات الصحية من دون النوعية. وأخيراً يشير التقرير إلى بعض المخاطر الصحية المستجدة مثل تحدي مرض المناعة المكتسبة (توفي في عام 2007 حوالي 37 ألف بمرض الإيدز في الدول العربية، 80% منها في السودان). وبلغ عدد المصابين بالمرض لنفس العام 345 ألف مريض، 73,5% منهم في السودان). بالإضافة إلى تفشي مرض الملاريا في الدول العربية الأقل نمواً (3,313 حالة في كل 100 ألف من السكان) تتركز أساساً في جيبوتي والسودان.

الاحتلال والتدخل العسكري

يحدد التقرير في فصله الثامن، مواطن تأثير الاحتلال والتدخل العسكري على أمن الإنسان بثلاث مستويات: مؤسسية (إنتهاك القوانين الدولية وتدمير المؤسسات المحلية)، وهيكلية (إحداث شروط جديدة تؤثر على توزيع الثروة والقوة)، ومادية (يفرض الاحتلال نفسه بالقوة، فيؤدي إلى مقاومته بالقوة، وبالتالي حدوث إصابات جسيمة لكافة الأطراف، وتعطيل النشاط الاقتصادي وتدهوره وتدهور مستوى المعيشة والحريات السياسية). وعند إعداد التقرير في أواخر عام 2008 كانت هناك ثلاث دول عربية تعاني من الاحتلال: فلسطين المحتلة، والعراق، والصومال. وبالإضافة إلى مواطن التأثير الثلاث المشار إليها أعلاه، فإن الاحتلال

يؤثر على تهجير الشعوب داخلياً وعبر الحدود، ويزرع بذور التوتر والتطرف، وأحياناً يوفر ذريعة للحكومات بتأجيل الحياة الديمقراطية ومنح الحريات. يورد التقرير العديد من الإحصاءات المرتبطة بآثار الاحتلال في الدول العربية الثلاث. ففي العراق يشير إلى فشل دول قوى التحالف والاحتلال بضمان أمن المواطن وتوفير الخدمات والمحافظة على المؤسسات، وخلقت دوراً جديداً للميليشيات (قدرها التقرير ما بين 35 – 74 ميليشا)، وما نتج عن ذلك من تعميق الانتماء الطائفي، وانسحاب قطاعات عريضة من العراقيين من الحياة العامة، وهجرة واغتيال العديد من السكان. وقدرت مؤسسة «أوبنيون ريسيرتش» البريطانية في عام 2007 أن ما يربو على مليون من العراقيين لقوا مصرعهم منذ غزو العراق في عام 2003 بناءً على مسح شمل (2414) مستجيب. أما عن فلسطين المحتلة، فقد تعاظمت الآثار السلبية على حقوق الإنسان بشكل واضح منذ انتفاضة الأقصى في عام 2000 من قبل قوات الاحتلال. ويشير التقرير إلى عدد قتلى المواجهات مع سلطات الاحتلال للفترة 2000–2008، التي يتركز معظمها في عدد الفلسطينيين القتلى المشاركين في عمليات قتالية، وقتلوا على أيدي قوات الاحتلال: 1,688، كما كان عدد القتلى الفلسطينيين غير المشاركين في عمليات قتالية وقتلوا على أيدي قوات الاحتلال: 2,222، هذا وقد تم الاستناد إلى ستة مصادر أخرى لأعداد القتلى. وعند الحديث عن حالة الصومال، يشير التقرير إلى عدم استقراره منذ سقوط نظام سياد بري في عام 1991. وقد زادت موجة العنف في الصومال خلال العامين الماضيين بشكلٍ ملفتٍ للنظر، شكل الأطفال أغلب ضحاياه.

يستكمل التقرير تحليله لآثار الاحتلال والتدخل الأجنبي من خلال الإشارة، أيضاً، إلى تهديد الحرية، بالإضافة إلى تهديد الحياة والخسائر البشرية المشار إليها أعلاه. ويشير هنا، على سبيل المثال، لحالة العراق حيث بلغ عدد المحتجزين والموقوفين أمنياً ومن حكم عليهم بالسجن في العراق، حتى نهاية يونيو من عام 2009 (حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) في حدود (50,595) شخص، وعدد المحتجزين لدى دول الحلفاء حتى نفس الفترة (23,229) شخص. ويعزى تزايد أعداد المعتقلين إلى التوسع في تفسير الإرهاب. وقد أشارت البعثة، كما أورد التقرير، إلى سوء شروط الاعتقال وعدم توفر شروط المحاكمات العادلة، بالإضافة إلى اكتشاف بعض السجون السرية، وإمكانية الاعتقال بدون أمر قضائي، وذلك حسب ما ورد في تقرير البعثة المشار إليه في التقرير.

وكنتيجة ثالثة من نتائج الاحتلال، تهديد الحياة وتهديد الحرية، يشير التقرير إلى تهديد الأوضاع الاقتصادية وسبل العيش. وتعزو دراسة لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة أسباب تدهور الاقتصاد العراقي إلى: انعدام الأمن، وتهريب النفط، والقصور البيروقراطي والفساد، وهجرة الأدمغة. وتشير دراسة أخرى إلى مسؤولية قوات الاحتلال في تدمير البنية التحتية، وانتشار ظاهرة الفساد بشكل غير مسبوق. وبقدر تعلق الأمر بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أدت إحدى وأربعون سنة من الاحتلال إلى توسيع المستوطنات، والمواجهات في كل المخططات لإدارة الفلسطينيين لشؤونهم وتلبية إحتياجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى الآثار المدمرة لحصار غزة وتأثيره على الضفة والقطاع والمقدرة بحوالي (7) ملايين دولار يومياً، وخسارة العمالة ما يقدر بـ (2.4) مليار دولار خلال الفترة 2001-2005 (58% من المساعدات الأجنبية المقدمة للسلطة الفلسطينية). أما في حالة الصومال، فالأوضاع ليست بأحسن حال في مجال إنتهاك الحريات في

الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، بالإضافة إلى أمثلة أخرى. فقد انقرضت العديد من المؤسسات العامة في ظل غياب الحكومة المركزية، وارتفعت معدلات البطالة لتصل في عام 2002 إلى (40.7%) في الحضر، و (47.4%) في الريف، وهي أرقام أولية لا تأخذ بنظر الاعتبار البطالة الموسمية وقصور الاستخدام، وارتفاع نسبة السكان ضمن فئة الفقر المدقع لتصل إلى (43.2%) لنفس العام، حيث أصبحوا يمثلون من السكان حوالي (5) ملايين.

وكنتيجة رابعة من نتائج الاحتلال، يشير التقرير إلى تهديد الحق في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم. ويضرب التقرير المثال، في حالة العراق، ببرنامج النفط مقابل الغذاء خلال فترة الحصار الاقتصادي 1991-2003، وتدهور الخدمات الصحية بفعل الحصار، وارتفاع نسبة سوء التغذية. كما يشير التقرير إلى ما رافق الاحتلال من نهب وسرقة للمرافق الصحية والتربوية، وانقطاع للتيار الكهربائي، وهجرة عدد كبير من الأطباء والصيادلة والممرضين، وتفشي ظاهرة التفكك الاجتماعي وارتفاع نسبة الأمراض النفسية والعقلية (لاحظ التقرير تركيز أغلب الدراسات المتاحة حول الحالة النفسية لقوات الاحتلال). مع تفشي ظاهرة عمالة الأطفال بدون ضوابط وارتفاع نسبة التسرب والتهرب من المدارس.

أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرغم مرور واحد وأربعين سنة على الاحتلال إلاّ أن الأوضاع الفلسطينية الصحية كانت مقبولة في عام 2004 من حيث معدلات وفيات الأطفال، وتوقع العمر عند الولادة، ونسبة وفيات الأمهات. إلاّ أن إنشاء الجدار العازل وتطويق الضفة الغربية والحصار على غزة أثّر على هذه المؤشرات وغيرها سلباً. ونفس الشيء يسري على الحالة الصومالية بفعل تدهور الأوضاع السياسية هناك بعد عام 1991.

وأخيراً يتطرق التقرير، في هذا الفصل، إلى نتيجة أخرى، خامسة، من نتائج الاحتلال وهي تهديد البيئة. فقد ترتب على غزو العراق في عام 2003 العديد من الآثار البيئية مثل طرح النفايات بالشوارع، وآثار اليورانيوم المنضب والاسبستوس والعتاد العسكري غير المنفجر، وطرح النفايات في نهري دجلة والفرات، وانقطاع الكهرباء، وتعثر إمدادات المياه، واللجوء إلى مصادر غير صالحة للمياه، وغيرها من الآثار البيئية. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أثرت سياسات سلطة الاحتلال في استنزاف موارد المياه وتفاقم مشكلة العجز المائي، وضخ المستوطنات لملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي في الأنهار. كما شهد الصومال تدهوراً بيئياً على شكل اجتثاث الأشجار والنباتات، وإفراط الصيد من قبل جهات أجنبية في المياه الإقليمية، وتفشي ظاهرة التصحر، وتنامي تجارة الفحم النباتي (تحويل الأشجار إلى فحم نباتي) ودورها في إتلاف غابات السَّـنْط في جنوب الصومال.

تقويم عام

لابد من التأكيد أولاً على أن اختيار التقرير لموضوع أمن الإنسان العربي، وبالشكل الذي يجسد

التوجهات الحديثة لتوسيع مفهوم التنمية، يعتبر أمراً محل تقدير. ويعتبر هذا الاختيار إمتداداً لاهتمامات الاقتصادي الباكستاني المرحوم محبوب الحق رائد فكرة تقرير التنمية البشرية، وامتداداً وتوسعاً لاهتمامات هذه التقارير. كما يعتبر امتداداً لأفكار الاقتصادي البريطاني، الهندي الأصل، أمارتيا سن، المشار إليه أثناء عرض التقرير. كما أنه يعتبر خطوة مهمة في المساهمة في الحدّ من النظر إلى مستويات الدخول الإجمالية والفردية على أنها محدد التنمية، وأن الواقع يعمل في ظل قيود أكثر أهمية من القيود الداخلية. إن أي محاولة لتسليط الضوء على هذه القيود والتعريف بها يعتبر جهداً محموداً، وهو ما قام به تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 واستمراراً لجهود مشابهة سابقة. ولابد من الإشارة إلى أن أية ملاحظات واردة أدناه لابد أن ينظر إليها في سياق التطوير، وليس النقد غير البناء.

1. رغم إشارة التقرير، في "موجز صفحة 2"، وفي الفصل الأول حول "تطبيق مفهوم أمن الإنسان في الدول العربية"، صفحة 22، إلى مفهوم التنمية وعلاقته بأمن الإنسان والمستمد من إسهامات الاقتصادي أمارتيا سن، إلاّ أن التقرير يفتقد بالكامل إلى أي مصدر للاقتصادي المذكور في صفحات "المراجع والمصادر". وهي نقطة منهجية ما كان يجب أن تغيب عن معدّي التقرير من حيث تأصيل الفكرة من خلال الإشارة إلى مصادرها الأصلية، خاصةً وأنه قد تمت الإشارة إلى إسم الاقتصادي المهتم أساساً بالتعريف الموسع للتنمية. علماً بأن كتاب "التنمية حرية"، وكتاب "الهوية والعنف" قد تمت ترجمتهما ضمن سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والآداب في دولة الكويت تحت رقم (303)، 2004 و (352)، 2008 تباعاً. بالإضافة إلى النسخ الإنجليزية بطبيعة الحال.

2. أشار التقرير إلى وجود تهديدات (خارجية) لأمن الإنسان العربي، مثل الغزو والاحتلال (الفصل الثامن). وقد ترتب على هذه المصادر، أن دفع الإنسان العربي في بعض الدول العربية ثمناً باهظاً لأثمان سياسات خارجية، كما دفعت البيئة والمؤسسات المحلية والنسيج الاجتماعي أثماناً لا تقل عن تلك التي دفعها الإنسان العربي في هذه الدول. إلاّ أن التقرير، ورغم إسهامه المشكور في الإشارة لهذه الحالات، إلاّ أنه لم يتطرق لأي آلية من آليات التعويض سواء لهذه الدول العربية، أو للإنسان العربي في هذه الدول، أو لكليهما. رغم أن آليات التعويض بسبب الغزو والاحتلال والتدمير النسبي هي جزء من الآليات المتعارف عليها ضمن عمل الأمم المتحدة.

3. هناك إشكالية في أدبيات التنمية حول مدى مسؤولية العوامل الداخلية أو الخارجية عن حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية. وكان من المفضل أن يساهم التقرير في تحديد مسؤولية هذه العوامل، والمناطق المشتركة ما بين العاملين. ورغم تناول التقرير للعديد من مكونات العوامل الخارجية مثل الغزو، والتغيرات المناخية، والتهديد الخارجي (الفصول الأول والثامن)، والعوامل الداخلية مثل السياسات الاقتصادية (الفصل الخامس)، إلاّ أن التقرير لم يتطرق لتقييم أثر هذه العوامل، وذلك خدمة لصياغة إستراتيجية طويلة الأجل توضح القيود التي تمارسها كل مجموعة من العوامل.

4. تبنى التقرير، في فصله الثامن، وجهة النظر القائلة بمسؤولية حماس عن انتهاك قوات الاحتلال في فلسطين المحتلة لقطاع غزة بعد انتهاء فترة الهدنة في ديسمبر 2008. والتي تتطابق مع وجهة نظر قوات الاحتلال. وكان من المفترض تبرير هذا التبني بوقائع ثابتة. لأن هذا الموقف، حتى في حالة صحته، يخدش حيادية الأمم المتحدة، المصدرة للتقرير، من دون الإشارة إلى الأسباب والبراهين وراء تبني هذا الموقف.

5. أشار التقرير، في الفصل الرابع، إلى موضوع اللاجئين (الهجرة القسرية الخارجية)، والمهجرين داخلياً (الهجرة القسرية محلياً)، إلاّ أنه أغفل آثار الهجرة (غير القسرية) من الريف للمدن والتي بدأت بعد فترات الاحتلال السياسي في أغلب الدول العربية، وبدأت في التنامي مع مرور الزمن، بحيث أدت إلى إفراغ الريف من أعداد ضخمة من قوة العمل الزراعية. إن عوامل الطرد من الريف قد لا تعتبر قسرية سياسياً إلاّ أنها كذلك إقتصادياً. وإذا ما أخذنا السلطات السياسية العربية المعنية التي لم تهتم تاريخياً لعوامل الطرد من الريف، ولم تهتم كذلك بعوامل التخطيط العمراني السليم لاستيعاب المهاجرين من الريف للحضر، فإنه يبدو أن تفاقم مشكلة البطالة يعتبر أمراً مستغرباً، والمشار إليها في الفصل الخامس.

6. لم يبدِ التقرير وجهة نظر في الحالة التي ينحسر فيها دور الدولة في تنظيم سوق العمل، وفي الحالة التي يقابلها انحسار في دور إتحادات العمال في ضمان عقود عمل عادلة. إن غياب وجهة نظر محددة في هذه التطورات قد ينشأ عنه تفاقم في مشكلة البطالة وتهديد للسلم الاجتماعي وأمن الإنسان، خاصةً وأن أسواق العمل، وغيرها من الأسواق، لا تعمل ضمن آليات المنافسة وضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بل ضمن اعتبارات تعظيم الربح المالي والاحتكار في حالات كثيرة.

7. كان من الممكن عرض مشكلة دارفور، التي يركز التقرير على إبرازها، بحيادية أكثر من خلال الإشارة إلى مصادر المشكلة تاريخياً. والتي تتجسد في تغير خارطة الموارد خلال العقود الثلاثة الماضية تقريباً. مما أدى إلى نزوح البعض للمدن ومدن الجوار، وتفاقم الصراع بين القبائل على موارد الرعي.

8. إن السؤال الذي طرحه روبرت فسك في جريدة الإندبندنت، عدد 28 يوليو/تموز من عام 2009: لماذا الحياة في الشرق الأوسط لا زالت متجذرة في القرون الوسطى؟، وذلك في سياق تعليقه على تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، كان لابد أن يجد بعض الإجابة عليه في نهاية التقرير. إن إجابة فسك تتجسد في ضرورة تحرير الدول العربية من وصايتنا (أي الغرب)، عندها يمكن أن تبدأ هذه المجتمعات العربية في البناء لصالح شعوبها. عندها يمكن أن يشعر العرب بأنهم يملكون دولهم بالفعل.

من هنا كان يمكن أن يساهم التقرير أيضاً في تحديد أولويات العمل لضمان أمن الإنسان العربي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وذلك من خلال إقتراح تصور أو خطة عمل للإصلاح لضمان أو استرداد هذا

الأمن. كان يمكن للتقرير أن يساعد بكيفية سؤال الناس عن حقوقهم. وكان يمكن أن يساهم باقتراح أولويات الإصلاح. هل يأتي الإصلاح وضمان أمن الإنسان من خلال الانتخابات. وهل الانتخابات عملية مجدية في حالة غياب السلوك الديمقراطي والديمقراطيين. وهل الديمقراطية بدون ديمقراطيين هي الحل الأمثل؟. وهل هناك دور للمجتمعات المدنية إذا ما كانت جزءًا من السلطة التنفيذية وممولة خارجياً؟ وهل الطبقة الوسطى، بصورتها الحالية، مؤهلة لقيادة التغيير؟ أم أن نشر التعليم غير المسيس حزبياً وطائفياً هو شرط أساسي لبناء تجارب ديمقراطية تسترد أمن الإنسان، وتخلف تجارب تنموية تعكس خصوصيات كل دولة، وتدافع عن استدامة هذه التجارب. أسئلة كثيرة كان بإمكان التقرير المساهمة في الإجابة عليها. إلاّ أنه لم يفعل.

9. ولعل من أحد إسهامات التقرير هي تأكيده على الضوابط المؤسسية اللازمة، حتى لا تتم إساءة استخدام السلطة، حيث يشير إلى "أن قوى الأمن والقوات المسلحة التي لا تخضع للرقابة العامة تمثل تهديداً جدياً لأمن الإنسان". وتأكيد التقرير، أيضاً، على أن الاحتلال والتدخل العسكري كانا على مدى تاريخ المنطقة العربية عاملين جوهريين من العوامل المهددة لأمن الإنسان العربي.

10. أخيراً، وليس آخراً، بلغ عدد من شارك في إعداد التقرير، كما أشرنا في «المدخل» حوالي (91) مشاركاً ومشاركة. وهو عدد إذا ما قيس بعدد المشاركين في إعداد «التنمية في (العالم)» للبنك الدولي لعام 2008 (22 مشارك حسب ما ورد في مقدمة التقرير المذكور)، يعتبر عدداً كبيراً جداً.